آلية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي

Mechanism Of Applying Governance Bank In Light Of Financial InclusionThe

بوسماحة محمد *

جامعة طاهري محمد بشار– الجزائر

bousmaha.mohammed@univ-bechar.dz

تاريخ الاستلام: 2022/02/16 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/28 تاريخ النشر: 2022/05/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الية تطبيق الحوكمة في البنوك في ظل الشمول المالي، من خلال تبين الدور الذي توليه الحوكمة في تسيير وإدارة العمليات المصرفية بشكل صحيح واكثر تحكما في المدخلات (الودائع) والمخرجات (القروض)، نبين في ظل المفاهيم النظرية للحوكمة البنكية الاليات والأدوات التي تسهم في ترقية أداء عمل البنوك ومن ثم تبيان العلاقات الارتباطية بين الحوكمة والشمولي المالي، بالإضافة الى ذلك نعرض دراسة تطبيقية للجانب الجزائري من خلال تحليل ودراسة مؤشرات الشمول المالي؛ توصلت الدراسة إلى: يعتبر كل من الحوكمة والشمول المالي عناصر فعالة في تسهيل عمل النظام المصرفي بشكل صحيح من خلال توجيه الخدمات المصرفية بشفافية ودقة، حيث تسهم الحوكمة في تحقيق الشمول المالي، وفي الأخير يظهر دور كل منهما في تحسين و ظبط العمليات المصرفية من خلال رفع أداء البنوك والتي تتلخص في زيادة قيم الودائع المصرفيةوتقليل المخاطر البنكية.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة، الشمول المالي، البنوك،

تصنيف JEL: G30 ، G33.

Abstract:

This study is analyze the mechanism of governance in banks under the financial inclusion, and themimpacts on management banking inover inputs (capital) and outputs (credit). Which it define the governance's bank andthe relationship between governance and financial inclusion. Also we study the Algerian through the analysis the indicators of financial inclusion; The study concluded: Both governance and financial inclusion are effective elements in facilitating the proper functioning of the banking system by directing banking services with transparency and accuracy, as governance contributes to achieving financial inclusion, and in the end, the role of each appears in improving and controlling banking operations by raising The performance of banks, which is summed up in increasing the values of bank deposits and reducing banking risks.

Keywords: governance, financial inclusion, banks.

Jel Classification Codes: G30 ،G33.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يشهد القطاع المالي تطورات سريعة نتيجة للابتكارات والتقنيات التكنولوجيا التي باتت تشكل متطلب أساسي للبنوك، ذلك كونها سهلت العمل المصرفي وإتاحة الخدمات المالية بشكل واسع لجميع أفراد المجتمع، مما يؤدي بدوره الى تحقيق شمول مالي بشكل كبير، وقد يصاحب هذه التطورات التكنولوجيا جملة من المخاطر التي قد تهدد استقرار العمل المصرفي، لذلك لابد من تطبيق حوكمة بنكية لضبط العمل المصرفي وتنظيمه بأسلوب إدارة رشيدة، كما أن مبادئ الحوكمة البنكية تساهم في تعزيز التفوق الاداري كون أن الخدمات المصرفية والعمل المصرفي يلعب دورا هاما في مجال الوساطة المالية لأي اقتصاد .

1.1. الاشكالية: من هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية دراستنا في التساؤل التالي:

هل تطبيق الحوكمة في البنوك يساعد في تحقيق الشمول المالي؟.

2.1. الفرضيات: للإجابة على إشكاليتنا نطرح الفرضيات التالية:

- إن تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي الى تعزيز الشمول المالي؛
- الشمول المالي يزيد من شفافية البنوك؛
- الشمول المالي والحوكمة البنكية يعتبران ميزة تنافسية للبنوك.

3.1. أهمية وأهداف الدراسة: هدفت دراستنا إلى دراسة موضوع الحوكمة البنكية والشمول المالي كونهما يمثلان أساسيات العمل المصرفي، وهدفت إلى التعريف بكلا الموضوعين ودراسة العلاقة بينهما .

4.1. منهجية الدراسة: لمعالجة إشكاليتنا اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مفصل حول الحوكمةو تحليل واقع مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على المنهج الاحصائي الذي ساعدنا في تحليل المتغيرات والبيانات المجمعة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة** ادولوفو براجاسو تورسنام باك ومحمد بلحاج المعنونة: الشمول المالي: ما الذي تعلمناه حتى الآن؟ماذا علينا ان نتعلم؟، يتناول الباحثون في هذه الدراسة المفاهيم النظرية للشمول المالي ومدي تطبيقاتها في المؤسسات المصرفية من حلال تحديد العوامل الهيكلية وكذلك المتعلقة بالسياسات ، منها المنافسة المصرفية، توجيه المدفوعات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية، حيث توصل الباحثون الى الدور الذي ينتجه الشمول المالي من خلال ،تحديد الفوائد المحتملة للاقتصاد الكلي والجزئي التي يمكن الحصول عليها،حيث تحقق سياسات الشمولي المالي الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات المصرفية من خلال توفير البيئة الملائمة للتطبيق ميكانيزمات الشمول المالي بغرض(Adolfo Barajas, 2020) .
- دراسة مونيكا مارسيكونسكا المعنونة: الحوكمة في البنوك: المشاكل والحلول، تناولت الباحثة آليات حوكمةالمؤسسات المصرفية الضعيفة وغير الفعالة حيث ترى ان سوء أداء هذه المصارف أسهم في تفاقم الأزمة المالية الأخيرة، من خلال الاثار الجانبية، حيث من الضروري اجراء اصلاحات عميقة تصحيحية وتعديلية في السياسات المالية والنقدية المعتمدة في المصارف بهدف تعزيز استقرار القطاع المالي، اهم هذه الإصلاحات تشكيل مجلس الإدارة المؤسس على ابراز دوره وتحديد المهام والمسؤليات في ظل تحديد المسائلات القانونية والادارية، والعمل على إدارة المخاطر ، ومكافآت الإدارة والشفافية. يتم تقديم لوائح وإرشادات جديدة، مما يضع الأسس لنظام جديد للسوق المالي(Monika Marcinkowska, 2012).
- دراسة علي سيد إسماعيل المعنونة: تقنية البلوك تشين الية لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية المعاصرة، تناول الباحث الية بلوك تشين كاداة فعالة في تسهيل عمل المصارف الإسلامية، حيث يبين أهدافها واهميتها ومميزاتها، من اجل توضيح دقيق الى الدور الذي تقوم به من اجل رفع الأداء الاقتصادي(اسماعيل، 2021).

- دراسة آية عادل محمود عوض المعنونة: أثر تطبيق الشمول المالى على المخاطر االئتمانية بالبنوك وانعكاس ذلك على أدائها المالى: دراسة تطبيقية، تتناول الباحثة أثر تطبيق الشمول المالى على الاداء المالى بالبنوك، دراسة حالةالشمول المالىفى مصر، توصلت الباحثة الى وجود عالقة إيجابية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الشمول المالى والاداء المالى بالبنوك، من خلالتطبيق البنوك الشمول المالى الامر الذي اسهم في تسويق الخدمات المالية بطريقة استراتيجية تؤدي الى مزيد من الودائع المالية والطلب عليها في ظل التغيرات الاقتصادية، مما ينعكس ذلك فى النهاية على الاستقرار المالى(محمود، 2021).

5.1. محاور الدراسة: للإجابة على إشكاليتنا فقد قسمنا بحثنا الى المحاور الثلاثة :

- **المحور الأول:** مدخل الى الحوكمة؛
- **المحور الثاني:** ماهية الشمول المالي؛
- **المحور الثالث:** تطبيق الحوكمة في البنوك العمومية ودورها في تعزيز الشمول المالي.

2. مدخل الى الحوكمة:

2. 1. تعريف الحوكمة:

الحوكمة هي عبارة عن مجموعة من الآليات والاجراءات والنظم والقوانين التي تضمن الانضباط والشفافية والعدالة قصد تحقيق الجودة والتميز في الاداء، ذلك بتفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل المنافع الممكنة لكل الاطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل.(إنصاف و علي، 2018، صفحة 294)

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة، ومجلس ادارتها والمساهمين واصحاب المصالح الاخرين، كما توفر الحوكمة الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، ويتم تحديد وسائل تحقيق تلك الاهداف ومراقبة الاداء.(شايب عبو سندس).

أما حوكمة المصارف تمثل النظام الذي تتم من خلاله إدارة البنوك ومراقبتها قصد تحقيق أهدافها، وهو النظام الذي يتم بموجبه التعامل مع مصادر رؤوس أموالها .(الزنايدي و النويران، 2021، صفحة 763)

وتعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للبنك وحماية حقوق حملة الاسهم والمودعين، بالإضافة الى الاهتمام بعلاقتهم بالفاعلين الخارجيين والتي يحددها الاطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية؛ كما أنه تنطبق الحوكمة على البنوك العامة والخاصة.

ويعرف بنك التسويات الدولية الذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في البنوك بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الادارة والادارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية المصالح .(اللطيف و فتيحة، 2018، صفحة 110)

2.2 . أهمية الحوكمة:

تعتبر حوكمة الشركات ذات أهمية بالغة على مستوى المنظمة وعلى البيئة المحيطة بها، نظرا للدور الذي تلعبه في بناء أطر و قوانين للعمل بها بغية حماية مصالح الاطراف الفاعلة وتبرز لنا أهمية الحوكمة في النقاط التالية:

- ان التطبيق الجيد لآليات الحوكمة يمثل أحد الحلول لعلاج مشاكل الوكالة وتخفيض تكاليفها؛

- الرفع من أداء الشركات، فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة ستعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار، وبالتالي تخفيض تكلفة رأس المال بإتباع إستراتيجية واهداف واضحة، كذلك تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتدعيم المنافسة .(اسماء و عمر، 2018، صفحة 211)

أما في يخص أهمية الحوكمة بالنسبة للبنوك فلقد اصبحت تشكل درجة التزام البنوك ولشركات بمبادئ الحوكمة احد المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار، خاصة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي، فالبنوك التي تطبق الحوكمة تتسم بـ:

- تتمتع بميزة تنافسية لجلب الودائع واقتحام الاسواق وجلب العملاء؛
- تحسين ادارة البنوك وتجنب التعثر والافلاس مما يطور الاداء ويساهم في اتخاذ القرارات على أسس سليمة؛
- يعمل تبني اطار مبادئ الحوكمة في البنوك إلى ربط المكافآت ونظام الحوافز بالأداء مما يساعد على تحسين كفاءة أداء البنك بشكل عام؛
- ان تبني معيار الافصاح والشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين في إطار التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على منع حدوث الازماتالمصرفية (سندس و عمارةنوال، 2018، صفحة 382)؛
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنوك، وتحقيق رقابة مستقلة على جميع الاعمال داخل البنك مما يحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.(بشير و محمد، صفحة 338)

3.2. مبادئ الحوكمة:

حتى تتحقق الحوكمة في المؤسسة بطريقة فعالة لابد أن تقوم على مجموعة من المبادئ التي يجب احترامها، فقد نصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة من المبادئ نذكر منها مايلي(OECD Principales and Annotations on Corporate Governance، الصفحات 6-11):

- **المبدأ الأول حماية حقوق المساهمين:** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، حيث يتعين تزويدهم بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الاجتماعات وكذا تأمين أساليب تسجيل الملكية، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة .
- **المبدأ الثاني المعاملة المتكافئة للمساهمين:** يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة للمساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.
- **المبدأ الثالث دورأصحاب المصالح في حوكمةالشركات :** يجب ان ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.
- **المبدأ الرابع الافصاح والشفافية:** ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة.
- **المبدأ الخامس مسؤوليات مجلس الادارة:** يجب ان يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة و ان تضمن مساءلة مجلس الادارة من قبل الشركة والمساهمين.

4.2. أهداف الحوكمة: إن اعتماد تطبيق الحوكمة يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف والمتمثلة في:

- ❖ تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسين الصورة الذهنية والانطباع الايجابي؛
- ❖ تحسين عملية صنع القرار في الشركات بزيادة احساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعية العامة؛
- ❖ تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود؛
- ❖ إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار؛
- ❖ تحسين درجة الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات؛
- ❖ زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي وجذب استثمارات ورؤوس أموال أخرى.

إضافة إلى ذلك تسمح الحوكمة بخلق الثقة بين المتعاملين في زمن الفضائح المالية والانهيارات وتمكن المستثمرين الماليين من الحصول على وسائل تقوم بالرقابة على إدارة أصولهم الموزعة على عدة محافظ استثمارية وتؤدي إلى تعظيم المنافع.(حميدي، 2015، الصفحات 194-195)

أما في جانب القطاع البنكي تهدف الحوكمة الى :

- حفاظ على الجهاز المصرفي ونموه وتطوره؛
- تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي والمحافظة عليها؛
- حماية حقوق المودعين والمساهمين؛
- تنمية الاستثمار وتشجيعه مما ينمي الارباح والمدخرات؛
- إنشاء أنظمة فعالة لإدارة المخاطر، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام.(حميدي، 2015، صفحة 201)

3. ماهية الشمول المالي

ان توفير الخدمات المالية يسهل امور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من الاهداف طويلة الاجل الى حالات الطوارئ الغير متوقعة.

وبوصفهم اصحاب حسابات، فمن المرجح ان يستخدموا خدمات مالية اخرى مثل التأمين والائتمان، لبدء الاعمال التجارية وتوسيعها والاستثمار في التعليم والصحة وادارة المخاطر ومواجهة الصدمات المالية وهو ما يمكنهم من تحسين حياتهم بشكل عام.(https://www.albankaldawli.org/)

1.3.تعريف الشمول المالي:

عرفه البنك الدولي على انه امكانية وصول الافراد والشركات الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات ومدخرات والائتمان والتامين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة.(https://www.albankaldawli.org/)

كما يشير مصطلح الشمول المالي الى مدى حصول سكان دولة ما واستخدامهم للخدمات المصرفية بأسعار في التناول مثل الايداعات الاقتراض وارسال وتلقي التحويلات المالية كالدفعات والرواتب.(باين، 2017، صفحة 05)

2.3.اهداف الشمول المالي: يهدف الشمول المالي الى تحقيق جملة الاهداف تتمثل في:

- تقليل التفاوت في الدخل، وسد الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي، و زيادة العمالة والادخار؛
- سهولة الوصول الى الخدمات المالية وتوفرها مما يزيد من فرص الاستثمار وتمويل المشاريع وبالتالي توفير نظام مالي متطور؛
- خلق بيئة تنافسية وزيادة نمو الشركات وبالتالي تتجاوز اثار فوائد الشمول المالي في المجال المالي الى الاقتصاد الحقيقي .(القادر و علي)؛
- دراسة السوق بشكل عميق ووضع التعريفات والاهداف بما يتناسب مع وضع السوق لمحاولة فهم الارتباط الامثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة؛
- تحقيق حالة استقرار للنظام المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك بما يضمن تحقيق ترابط بين الاهداف المرسومة واهمها الوصول الى مستخدمي الخدمة.(الرضا، كريم، جياد، و حرجان)

3.3.اهمية الشمول المالي:

ازداد الاهتمام المالي بتوسيع نطاق الشمول المالي في الاونة الاخيرة في معظم دول العالم، وخلق تحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل لتعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية، مما ينعكس ايجابيا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والمالي من جهة اخرى لهذه الاسباب وجب العمل على ضم الفئات المستبعدة والغير مستفيدة من الخدمات المالية والمصرفية في النظام المالي الرسمي. (جازية، 2020)

وباعتبار الشمول المالي اداة فعالة تساهم في الجوانب الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاستراتيجية للدول خاصةً الدول التي لا تزال نامية، اذ تتجلى أهمية الشمول المالي في ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

- **اجتماعيا:** يهتم بدمج الفئات المستبعدة والمحرومة في النظام المالي الرسمي من خلال العمل على التوصيل واتاحت الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع خاصة في المناطق النائية والعمل على رفع مستوى معيشتهم والتقليل من حدة الفقر في المجتمع والتحسين في المستوى المعيشي للأفراد .(صليحة، معمر، و صليحة، 2019)
- **اقتصاديا:**
  - تعزيز الاستقرار المالي؛
  - المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
  - تعزيز بل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب؛
  - جذب المنشئات الغير رسمية الى القطاع الرسمي.

كما له اثار ايجابية على القطاع المصرفي تتمثل في تنويع الاصول المصرفية وجذب العملاء وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة ما يوفر قاعدة بيانات ضخمة للبنوك. (خليل، 2015)

- **استراتيجيا:** تهدف الدول الى تحقيق نظام مصرفي قوي فتسعى الى تعزيز الاطار المتكامل لتحقيق الشمول المالي ، و الموائمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي و الاهداف الاخرى المتمثلة في الاستقرار المالي ،النمو الاقتصادي ، التنمية المستدامة لما له من أثر عليها.(صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

4.3.ابعاد الشمول المالي:

حسب مقرر المجموعة **G20** للشمول المالي بقياس الشمول المالي بثلاثة مؤشرات تتمثل في :الوصول الى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية.

- **الوصول الى الخدمات المالية :** يتمثل بعد الوصول الى الخدمات المالية الى مدى قدرة افراد المجتمع الخدمات المالية التي توفرها المؤسسات الرسمية .(عجور، 2017)

كما أنه يعبر عن قدرة المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية ، ويستلزم ذلك تحديد العوائق المحتملة التي تواجه المؤسسات المالية والعملاء عند الاستفادة من الخدمات المالية مثل فتح حساب مصرفي ، الحصول على قرض ، والتكاليف المترتبة على ذلك والقرب من نقاط الخدمات المصرفية الفروع ، اجهزة الصراف الالي ...الخ ، للحصول على البيانات والمعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية .(شنبي و لخضر، 2018)

وتعتبر قدرة الوصول الى الخدمات المالية الخطوة الاولى الى الشمول المالي لان حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال وإرسال المدفوعات واستلامها. وهذا ما يجعل حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية اخرى ، و هذا هو السبب في ان ضمان وصول الاشخاص في جميع انحاء العالم في حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي بحلول عام 2020. (https://www.albankaldawli.org/)

- **استخدام الخدمات المالية:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام الزبائن للخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات المالية وهذا يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتوافر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (الرضا، كريم، جياد، و حرجان)

ويتم قياس مدى بعد الخدمات المالية بمجموعة من المؤشرات تتمثل فيما يلي:

- نسبة البالغين اللذين لديهم حساب واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم او حساب ائتمان.
- عدد حملة بوليصة التامين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين اللذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة معينة.
- نسبة البالغين اللذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات المتوسطة او الصغيرة التي لديها قروض قائمة. (العباس، حميد، و عزالدين، 2019، صفحة 216)

- **جودة الخدمات المالية:** على مدى 30 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي الى جدول اعمال الدول النامية مما تطلب تحسين الوصول الى الخدمات المالية ، حيث لا يزال مشكل الوصول الى الخدمات المالية قائما.

فبناءا على هذا فان عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي حيث يتطلب اجراء دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ اجراءات واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة للأفراد. (الرضا، كريم، جياد، و حرجان، صفحة 57)

5.3.متطلبات تحقيق الشمول المالي:

❖ **آلية تطبيق الشمول المالي:**

يتطلب تحقيق الشمول المالي ان يكون هناك التزام وتنسيق سياسي قوي بين اصحاب المصلحة المعنيين من القطاع العام والخاص وان يكونوا قادرين على خلق بيئة مواتية وسياسات واسعة النطاق تعزز الوصول المالي المسؤول، والقدرة المالية، والمنتجات المبتكرة وآليات التسليم، والبيانات عالية الجودة للمساعدة في وضع السياسات. (/https://www.albankaldawli.org)

ونظرا للأهمية التي يحظى بها الشمول المالي، تتعدد آليات تعزيز الشمول المالي نذكر منها أهمها:

- **دعم البنية التحتية المالية:** ان تمتع الدول ببنية تحتية مالية متطورة تتمتع بالكفاءة تمثل احد اهم الركائز الاساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي، ويتعين في هذا الصدد تحديد اولويات تطوير البنية التحتية، حتى تتسنى فرصة الوصول للخدمات المالية لجميع افراد المجتمع، ولتحقيق ذلك لابد من توفر انظمة دفع تتمتع بالكفاءة وشبكة فروع المؤسسات المالية وكذا الصرافات الآلية ووحدات الدفع اضافة الى البنية الرقمية التي تساعد على نفاذ الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال.(دردور و حركات، 2020، صفحة 78)

ويتطلب ضمان بنية رقمية مرنة و مسؤولة بنية تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.

- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف انواعها.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية.
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة. (صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

أما حسب التقرير الصادر من مجموعة العشرين G20 خلال عام 2020 برئاسة السعودية اشار الى المبادئ التوجيهية بشأن سياسات الشمول المالي الرقمي وتتضمن:

المبدأ 1: دعم تطوير البنية التحتية الرقمية آمنة و مسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيئي ، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

المبدأ 2 : تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، واجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.(طلحة و الفران، الشمول المالي الرقمي، ديسمبر 2020)

- **تطوير الخدمات المالية:** بغية تسهيل تنفيذ العمليات الحالية وتسويتها بين المتعاملين وتوفيرها في الوقت المناسب بما يضمن استمرارها، اضافة الى ضرورة التوسع في استعمال الخدمات التكنولوجيا المالية كإستعمال الهاتف النقال لتسيير الوصول الى الخدمات بتكلفة اقل وفاعلية اعلى.

كما هدفت مبادرة صندوق النقد العربي الى الارتقاء بمؤشرات الوصول للنمو لجميع القطاعات، وعملت على دعم الحكومات والسلطات في الدول العربية لتعزيز الوصول للتمويل والخدمات المالية، لتعزيز فرص التنسيق بين المؤسسات التنموية والمالية الداعمة، بغية تطوير خدمات مالية رقمية وابتكارات مؤسساتية، كوسائل لتوسيع القنوات البديلة للوصول للنظام المالي واستخدامه، وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية بما يزيد الثقة في النظام المالي. (صندوق النقد العربي ، 2017)

الحماية المالية للمستهلك :العمل على بناء اطار قانوني وتنظيمي للحماية المالية للمستهلك، والافصاح والشفافية بما في ذلك تقديم المشورة بشأن الترتيبات المؤسسية وآليات الانصاف، وبناء القدرات. (/https://www.albankaldawli.org)

ويعمل الصندوق الاستئماني في المساعدة التقنية من خلال البرامج الحالية لحماية المستهلك لتحسين القوانين واللوائح لتعزيز الافصاح عن المعلومات للمستهلك ، وخطر الممارسات التجارية الضارة ، و انشاء آليات فعالة خارج نطاق القضاء لمعالجة نزاعات المستهلكين. (/https://www.albankaldawli.org)

- **التثقيف المالي:** تشير الدلائل إلى أن المعرفة المالية محدد مهما يرتبط بمجموعة من النتائج على صعيد ادارة وتراكم الثروة.

كما تشير الدلائل الدولية ايضا الى انخفاض مستويات التثقيف المالي للمرأة مقارنة بالرجل ليس فقط في الدول النامية و انما ايضا في الدول المتقدمة، وهو ما يعزي الى عدد من العوامل الاقتصاديةوالاجتماعية بسبب ضعف المعرفة المالية لدى المرأة يصعب عليها اتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن ادارة الاموال. (المنعم و قعلول، يناير 2021)

يتزايد الادراك عالميا بأهمية محو الامية المالية والحاجة الى تعزيز التعليم المالي لتحسين الادماج المالي وتعزيز الرفاه المالي ودعم الاستقرار المالي، فتقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من خلال مشاركتها في أعمال مجموعة العشرين بصياغة التعليم المالي عبر الشبكة الدولية للتعليم المالي والتي تجمع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية المعنية بالتثقيف المالي، والتي تأسست عام2008، خبراء أكثر من 260 مؤسسة عامة في أكثر من 119 بلدا للقيام بعمل تحليلي وتحديد الممارسات الجيدة وتطوير الادوات السياساتية.

وتعمل اقتصادات منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على تعزيز التعليم والاندماج الماليين كأداة للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وكذلك كنقطة انطلاق الاقتصادات والمجتمعات اكثر شمولية، بينما تدرج اقتصادات الاخرى التعليم المالي كعنصر مهم في مبادرات الشمولية المالية.(/https://www.oecd.org)

تتضمن الثقافة المالية في طياتها القدرة على قراءة وتحليل وإدارة لا المشاكل المالية، كما يقصد بها اكتساب المعارف والمهارات ، الاتجاهات الخاصة بالسياق المالي لإدارة مصادرة وشؤون الفرد المالية،ما ينجم عليها قرارات فعالة تنعكس ايجابيا على الامن الحالي للفرد والنمو الاقتصادي للمجتمع.

وتتكون الثقافة المالية من ستة ابعاد هي التعليم والمهنة والدخل، ادارة الاموال والادخار والاستثمار، البنوك، ادارة الخطر والتامين والضرائب. (محمد و عمر، 2019)

ان تعزيز المعرفة الرقمية والمالية وبناء القدرات ودعم المتعاملين وحماية البيانات ضد المخاطر المحتملة تتضمن مبدأ من مبادئ الشمول المالي الرقمي التي اقرتها مجموعة العشرين حيث ينص المبدأ السابع على تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي للاستفادة من انتشار التقنيات.(طلحة و الفران، الشمول المالي الرقمي، ديسمبر 2020)

❖ معوقات تطبيق الشمول المالي:

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار واتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم واهم هذه العوامل يتمثل في:

- عدم امتلاك الاموال الكافية لفتح حساب في البنك او لأي مؤسسة مصرفية مالية هو احد اهم الاسباب لعدم استخدام الخدمات المالية لان التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع

الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة؛ إلا انه يرتبط ايضا بالسياسات التي يتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملكون حاليا او الحد الادنى لامتلاك الحساب.

- يرى العديد من الافراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في اي مؤسسة مالية.
- اسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب او اعتبار الحسابات المالية مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها بالإضافة الى طول الدورة المتدنية المرتبطة بها.
- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية رسمية او عدم ثقتهم في المؤسسات المالية. (اضاءة نشرة توعوية، فبراير 2016)
- عدم توافر البيئة التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي، وكذلك عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية.
- المخاطر المتغيرة للشمول المالي ،وهناك مخاطر خاصة بالبنوك تتمثل في احتمالية اختلاف خصائص العملاء المستبعدين من الخدمات المالية عن العملاء الحاليين وكذلك امكانية تخلي البعض منها عن بعض معايير منح الائتمان وما يترتب عليه من زيادة المخاطر الائتمانية. (خليل، 2015)
- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء المقدم للأفراد او الشركات.(صليحة، معمر، و صليحة، 2019)

4. تطبيق الحوكمة في البنوك العمومية ودورها في تعزيز الشمول المالي

1.4.الحوكمة في البنوك العمومية:

تعتبر حوكمة المصارف المملوكة للدولة تحديا كبيرا لاقتصاديات الكثير من الدول، ويتفق معظم الاقتصاديون على أن ملكية الحكومة للبنوك والمؤسسات المالية تؤدي الى خلط في الأدوار التي تقوم بها الحكومة، ويرجع ذلك إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها الحكومة ليس فقط بصفتها مالك لتلك البنوك بل أيضا كمنظم ومراقب حيث يجب أن يكون هناك فصل واضح بين دور الحكومة كمنظم ودورها كمالك لتحقيق شروط المنافسة العادلة مع القطاع الخاص، ومن التحديات الرئيسية هو ايجاد التوازن بين مسؤولية الحكومة في ممارسة مهام ملكيتها كترشيح وانتخاب مجلس الادارة وفي الوقت نفسه الامتناع عن فرض التدخل السياسي الغير مبرر في إدارة البنك.

لذا يجب على الحكومات أن تتأكد من تطبيق الممارسات الجيدة لحوكمة المصارف بطريقة تعتمد على الشفافية والمحاسبة والمسؤولية بما في ذلك آليات تشكيل مجالس إدارة المصارف. كما يجب أن تتمتع هذه المصارف بدرجة كبيرة من المرونة والاستقلالية بما يمكنها من تكوين فريق من الخبراء، ولابد مع توفير الامكانيات المالية لجذب الكفاءات البشرية المتميزة في حدود الامكانيات المتاحة.(المصرفية، 2017، صفحة 67)

فمن خلال تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية واحترام المبادئ التي تقوم عليها ومنها مبدأ الافصاح والشفافية يزيد من نسبة اقبال المتعاملين والزبائن للبنك وسهولة تقييم البنك من خلال التعامل معه وبناء سمعة جيدة مما يؤدي الى استقطاب العملاء والمودعين (جذب رؤوس الأموال) وبالتالي زيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية، وهذا ما يزيد من نسبة الشمول المالي نتيجة اقبال افراد المجتمع للتعامل مع المؤسسة المصرفية نتيجة حوكمتها وزيادة الثقة فيها لسهولة الحصول على المعلومات المالية وسهولة الاستفادة من الخدمات المالية التي تتيحها وهو ما يعبر عن مؤشرات قياس الشمول المالي.

2.4. و اقع تطبيق الشمول المالي في الجزائر

إن معظم اقتصادات الدول العربية تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على نموها ،من أهمها ضعف البنية التحتية ،وتواضع معدلات الاستثمار، وارتفاع مستويات المديونية،...إلخ، نتيجة لذلك زاد الاهتمام بالشمول المالي كونه يساهم ايجابيا بالارتقاء في خلق فرص عمل جديدة ،و تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي، حيث أن وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع له دور فعال في تنمية اقتصاديات الدول، والجزائر كباقي الدول تسعى للرفع من اقتصادها وتحسين قطاعها المالي من خلال توفير تحقيق شمول مالي ومواكبة التطورات الحاصلة في القطاع المالي ؛لذلك سوف نقوم بعرض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بالاعتماد على معطيات البنك الدولي وتحليلها.

- **عرض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر:**

الجدول(01) : يوضح نسبة البالغين المالكين للحسابات المصرفية والمقترضين (أكثر من 15 سنة)

	المعطيات / السنة	2011	2014	2017
01	البالغين المالكين للحسابات المصرفية (أكثر من 15 سنة)	33,28	50,47	42,77
02	البالغين الذين اقترضوا (أكثر من 15 سنة)	--	25,78	28,87

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الشكل(01): يوضح نسبة البالغين المالكين للحسابات المصرفية والمقترضين (أكثر من 15 سنة)

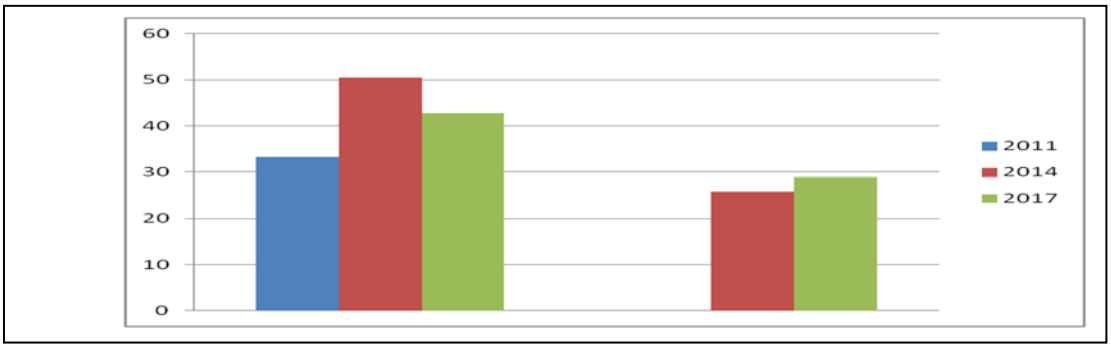

المصدر:Data fromdatabase: Global Financial Inclusion

التحليل:

من خلال المعطيات المتحصل عليها من موقع البنك الدولي نلاحظ أنه نسبة المالكين للحسابات المصرفية قليلة نوعا ما لتحقيق مستوى شمول مالي جيد ، حيث سجلت نسبة مرتفعة نوعا ما في سنة 2014 بنسبة قدرت بـ 50.47% مقارنة بسنة 2011 أين سجلت بـ 33.28% في حين أنها سجلت تراجع في النسبة سنة 2017 وقدرت بـ 42.77% وقد يرجع هذا الى ارتفاع تكلفة فتح الحساب و صعوبة التنقل الى البنك، ضعف الثقافة المالية لدى أفراد المجتمع وبالتالي يجب على البنوك العمل أكثر لتسهيل الحصول على الخدمات المالية .

كذلك فيما يخص نسبة المقترضين سجلت بنسب قليلة حيث سجلت بنسبة 25.78 % سنة 2014 ثم ارتفعت بنسبة قليلة سنة 2017 بـ 28.87 %؛ ويمكن ان تفسر هذه النسب الى عزوف افراد المجتمع على الاقتراض من المؤسسات المالية ويرجع هذا الى العديد من الاسباب والتي يمكن ان تأثر في قرارات الافراد مثل ارتفاع تكاليف الحصول على القرض، بعد المسافات ، ارتفاع نسبة الفوائد المطبقة على القروض، وأسباب دينية اعتبارية .

الجدول (02): يوضح نسبة البالغين المالكين لبطاقات ائتمانية/المدفوعات الرقمية(أكثر من 15 سنة).

	المعطيات / السنة	2011	2014	2017
01	البالغين المالكين للبطاقات الائتمانية(أكثر من 15 سنة)	1,16	6,07	3,23
02	البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية (أكثر من 15 سنة)	--	11,70	15,57

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

الشكل (02) :البالغين المالكين لبطاقات ائتمانية/المدفوعات الرقمية.

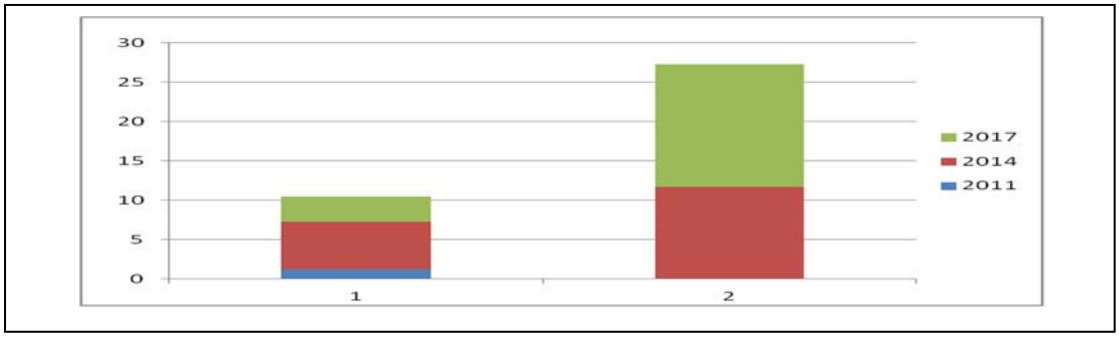

المصدر:Data fromdatabase: Global Financial Inclusion

التحليل:

تمثل معطيات الجدول رقم 02 نسبة البالغين المالكين لبطاقات ائتمانية(أكثر من 15 سنة) والبالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية (أكثر من 15 سنة) ،حيث سجلت هذه المعطيات بنسب ضعيفة جدا تمثلت في نسبة البالغين المالكين لبطاقات ائتمانية (أكثر من 15 سنة) بنسبة 1.16% سنة 2011 ، و6.07 % سنة 2014 ثم تراجعت في سنة 2017 اين سجلت بنسبة 3.23%.

أما بخصوص البالغين الذين قاموا بمدفوعات رقمية (أكثر من 15 سنة) فهي كذلك سجلت بنسب ضعيفة، فقد تمثلت في 11.70% سنة 2014 و 15.57% في سنة 2017.

الجدول (03): يوضح استخدام الانترنت أو الهاتف النقال واستخدام بطاقة الخصم أو الائتمان لإجراء عملية شراء

	المعطيات / السنة	2011	2014	2017
01	استخدام الانترنت أو الهاتف النقال للوصول الى حسابات مصرفية	--	--	2,02
02	استخدام بطاقة الخصم أو الائتمان لإجراء عملية شراء في العام الماضي	--	9,32	4,66

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

الشكل (03)

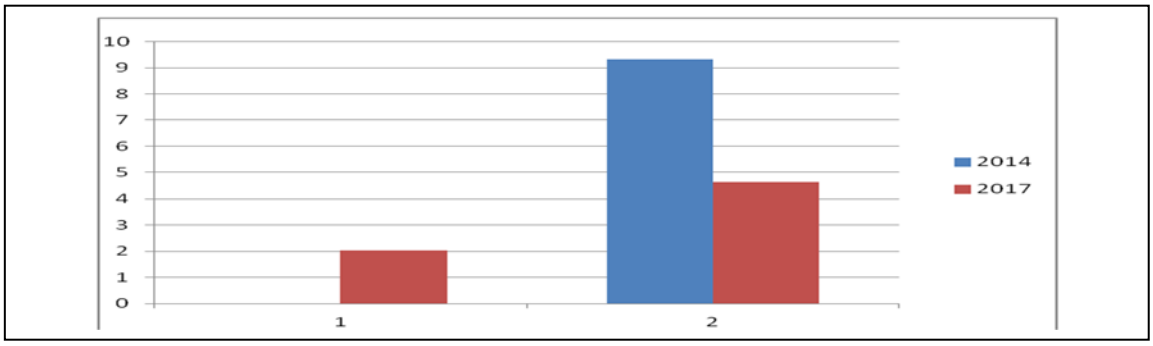

المصدر:Data from database: Global Financial Inclusion

التحليل:

يعطي الجدول رقم 03 نسب استخدام افراد المجتمع الجزائري الانترنت أو الهاتف النقال للوصول إلى حسابات مصرفية وتمثلت في نسب ضئيلة جدا حيث سجلت في سنة 2017 بنسبة 2.02%، كما سجلت نسبة استخدام بطاقة الخصم أو الائتمان لإجراء عملية شراء في العام الماضي سنة 2014 بـ9.32 % و في سنة 2017 بـ 4.66%، و يمكن تفسير هذه النتائج الى ضعف شبكة الانترنت وضعف مستوى التثقيف المالي لدى أفراد المجتمع، عدم توفر اجهزة الدفع الخاصة ببطاقة الائتمان، ارتفاع تكاليف استخدام بطاقة الخصم لإجراء عملية الشراء.

5. خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في دراستنا نستنتج أن كلا من الحوكمة والشمول المالي متطلبات العمل البنكي فيجب الاهتمام بهذين الموضوعين بشكل أكبر من قبل البنوك والدول لتطوير القطاع المالي وتحسين عمله .

كما انه توفر الحوكمة البنكية مجموعة من الفوائد تتمثل بشكل عام في العمل البنكي في تحسين عملية دخول رأس المال الخارجي من خلال استقطاب العملاء وتحسين تقييم البنك، زيادة الفعالية المالية والتشغيلية المثلى، بناء وتحسين سمعة البنك، وزيادة قيمة المساهمين والرفع من التنافسية البنكية وهذا ما يزيد من توفير الخدمات البنكية لجميع اطراف المجتمع بكل شفافية ووضوح، كما تسعى البنوك من خلال الحوكمةإلى حماية مصالح العاملين والمودعين، وتوفير خدماتها بشكل دائم والذي يمثل احدى مؤشرات الشمول المالي وهو اتاحة الخدمات المصرفية لجميع أفراد المجتمع، وهذا ما يزيد من درجة تنافسية البنوك.

وكنظرة مبدئيا حول دور الحوكمة في تحقيق الشمول المالي ومن خلال ما تم التطرق إليه فإن كلاهما يهدف الى تحسين وظبط العمليات المصرفية، كما أن الحوكمة تلعب دورا جوهريا في البنوك مما يزيد من ضبط العمل المصرفي وهذا ما يؤدي إلى زيادة شمول مالي على أوسع نطاق وهذا ما يثبث صحة فرضيتنا التي تنص على أن تطبيق الحوكمة في البنوك يؤدي الى تعزيز الشمول المالي.

6. قائمة المراجع:

1) https://www.oecd.org/. تقرير النشاط مع منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.
2) OECD Principales and Annotations on Corporate Governance. (بلا تاريخ).
3) أ.عبد الرزاق حميدي. (2015). الحوكمة كمدخل لتطوير الميزة التنافسية للمصارف. معارف (18).
4))فبراير .(2016اضاءة نشرة توعوية.الكويت :معهد الدراسات المصرفية.
5) العباس ,ب ,.حميد ,ر& ,.عزالدين ,ب .ب .(2019) .أسس و متطلبات استراتيجية تعزيزالشمول المالي مع الاشارة الى التجربة الاردنية .معارف 14 , (02), 216.
6) اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2017). مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية . صندوق النقد العربي.
7) المنعم ,د .ع& .,قعلول ,د) .يناير .(2021دور الشمول المالي في تمكين المرأة :الدروس المستفادة من ابرز التجارب الاقليمية و الدولية.صندوق النقد العربي ،مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية .
8) إيمان محمد الزنايدي، وثامر علي النويران. (2021). أثر الالتزام بمبادئ الحوكمة المؤسسية على كفاءة البنوك الاسلامية الأردنية"دراسة ميدانية". مجلة أبعاد إقتصادية، 11 (02)، 763.
9) بشير ,ز& .,محمد ,م .أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك -دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت .-مجلة البديل الاقتصادي.(01) 05 ,
10) بن موسى محمد، وقمان عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEX) مع التركيز على الجزائر(2011-2017). Révuedes Réformes Economiques Et Intégration En Economie Mondiale ، 11.

11) حابي عبد اللطيف، ومختاري فتيحة. (2018). تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية -دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنك-. مجلة المؤشرللدراسات الاقتصادية، 02 (02).

12) حنين محمد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء(دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة). فلسطين: الجامعة الاسلامية غزة .

13) خليل ,د .ف .(2015) .آليات الشمول المالي نحو الوصول الى الخدمات المالية .مجلة الدراسات المالية و المصرفية ,(03)صفحة .01

14) د.بسبع عبد القادر، ود.طهراوي دومة علي. (بلا تاريخ). واقع الشمول المالي في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(FINDEX2017). المؤتمر العلمي الدولي الثاني التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة ، الصفحات صفحة 04-05.

15) د.حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. صفحة102.

16) د.فلاق صليحة، د.حمدي معمر، و.د.حفيفي صليحة. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي. مجلة التكامل الاقتصادي، 07 (04)، 4.

17) د.كريستوفر باين. (2017). الشمول المالي ومحو الأمية المالية في دولة الكويت. معهد الدراسات المصرفية .

18) دردور ,ا& .,حركات ,س .(2020) .قياس اثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2017-1980باستعمال نموذج .ARDL مجلة الاستراتيجية والتنمية.78 ,(04) 10 ,

19) سلام مصفى عبد الرضا، حيدر محمد كريم، عدنان عزيز جياد، وسنان عبد الله حرجان. (بلا تاريخ). دور الاشتمال المالي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة استطلاعية لعينة من العامليننفي مصرف بغداد التجاري. المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الادارية والمالية، جامعة جيهان - اربيل ، صفحة 57.

20) شايب عينو سندس، و أ.د بن عمارةنوال. (2018). قياس وتحليل تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك العمومية الجزائرية -دراسة عينة من الوكالات البنكية بولاية أم البواقي-. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 05 (02).

21) شنبي ,د& .,لخضر ,د .ب .(2018) .أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية)تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية .(مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة .109 ,(02) 03 ,

22) (2017). صندوق النقد العربي. التقرير السنوي.

23) طلحة ,د& .,الفران ,ص) .ديسمبر .(2020الشمول المالي الرقمي. صندوق النقد العربي.

24) قسوري إنصاف، وبلحسن محمد علي. (2018). تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية. مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، 05 (03).

25) مزيمش اسماء، و د.شريقي عمر. (2018). الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر -دراسة ميدانية بمجموعةمن البنوك ولمؤسسات المالية بولاية سطيف-. أبحاث اقتصادية وادارية (23).